قرار رفع تعرفة الكهرباء يثير استياء أصحاب المنشآت.. وسيؤثر بشكل ملحوظ على القطاع

«السياحة» لـ«الوطن»: نعمل على رفع أسعار خدمات المنشآت بشكل يعادل الزيادة

رئيس اتحاد غرف السياحة: كان من الأفضل التريث إلى ما بعد الموسم السياحي

منذ شهرين لم تحصل المنشآت على المازوت وحصلت على ٢٠ بالمئة من مخصصاتها من الغاز

| محمد راكان مصطفى

أصدرت وزارة الكهرباء تعرفة جديدة للفنادق المعفاة من التقنين حددت بموجبها سعر كيلو الواط ساعي بمبلغ ٨٠٠ ليرة سورية ويضاف إليه ٢٠ بالمئة ضرائب فيصبح ٩٦٠ ليرة بعد أن كان ٣٧٥ ليرة سورية، الأمر الذي سينعكس على سعر الغرف في كل الفنادق التي سبق أن اشتركت بهذه الخدمة.

القرار أثار استياء كبيراً من أصحاب ومديري المنشآت السياحية خاصة أنه جاء بشكل مفاجئ وخلال فترة الموسم السياحي، معتبرين أن ذلك سوف يسبب إرباكاً كبيراً في العمل، كما أنه سيؤدي إلى رفع التكاليف بشكل واضح.

مصادر مسؤولة في وزارة السياحة كشفت لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل على حساب التكاليف بناء على تعرفة الكهرباء الجديدة، مؤكدة أنه سيكون هناك هامش يغطي هذه الزيادة بشكل كامل.

وشددت على أن قرار زيادة التعرفة لا يعطي مبرراً لأي منشأة برفع أسعارها وتقاضي أي مبالغ إضافية قبل إنجاز الدراسة، موضحة أنه يتم العمل بسرعة لرفع الأسعار بشكل يعادل الزيادة.

رئيس اتحاد غرف السياحة طلال خضير اعتبر أن القرار الذي جاء من دون سابق إنذار جاء في توقيت غير مناسب، لأنه تزامن مع الموسم السياحي خاصة أن جميع المنشآت السياحية مرتبطة بحجوزات، وأضاف: المنشآت محجوزة بالكامل حتى نهاية الشهر العاشر، ووفقاً للتسعيرة السابقة.

وقال خضير في تصريح خاص لـ«الوطن»: رفع تعرفة الكهرباء سيؤدي إلى ضرر كبير للمنشآت السياحية، وسيجبرها على رفع أسعارها وذلك سوف يتسبب بإلغاء الحجوزات لديها، لافتاً إلى أن منشآت الاصطياف في المنطقة الساحلية والجبلية تعتمد طوال العام على فترة الموسم، الذي تزامن هذا العام مع عودة المغتربين للاصطياف بعد انقطاع لسنوات الذين يعول عليهم كثيراً في الفترة القادمة في دعم القطاع السياحي، خاصة مع عودة مطار دمشق للعمل إضافة لمطار حلب، إضافة لانتهاء امتحانات الشهادتين، وتوجه بعض العوائل إلى قضاء استراحة اصطياف خلال هذه الفترة التي تتزامن مع عيد الأضحى المبارك.

ورأى رئيس اتحاد غرف السياحة أنه كان من الأفضل لو تم التريث بقرار رفع تعرفة الكهرباء إلى ما بعد الموسم السياحي، خاصة أن المنشآت السياحية الكبيرة تعتمد على الخطوط المعفاة من التقنين في ظل عدم توافر المحروقات.

وأوضح خضير أن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع كلف التشغيل بشكل كبير جداً، وسوف يؤدي خلال الأيام القادمة إلى التأثير على الأسعار حتى بالنسبة لمنشآت وزارة السياحة بما فيها منشآت السياحة الشعبية (الكرنك وبلو بي ووادي قنديل) بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل، لكونها ستضطر لرفع الأسعار حتى لا تخسر، مضيفاً: من الممكن أن تعمل بسعر التكلفة لكن من غير المعقول أن تعمل بخسارة.

محروقات

وعن توافر المحروقات (مازوت وغاز) بين رئيس اتحاد غرف السياحة أن المنشآت كانت تحصل على مخصصاتها من شركة محروقات، وتم بعد ذلك تحويلها إلى الشركة الخاصة الموردة للمادة، كاشفاً أنه ومنذ شهرين لم يتم تزويد أي منشآت بمادة المازوت، وأنها تضطر لتأمين احتياجاتها من المادة من السوق السوداء الذي تجاوز سعر الليتر فيها ٥٠٠٠ ليرة.

وتابع خضير قائلاً: وبالنسبة للغاز فهو مقنن جداً، وهو يرتب على المنشآت السياحية تكاليف إضافية لكونها ملزمة باستخدام الغاز الصناعي، وتخالف في حال استخدامها للغاز المنزلي، أضاف: تم منح بطاقة ذكية لكل منشأة بالكميات المخصصة لها، كاشفاً أن الكمية التي تصل إلى المنشآت لا تتجاوز ٢٠ بالمئة من مخصصاتها.

وبين رئيس اتحاد غرف السياحة أن المنشآت تضطر لتأمين باقي احتياجها من مادة الغاز الصناعي من السوق السوداء حيث يتراوح سعر الأسطوانة الواحدة بين ١٦٠ و١٨٠ ألفاً على أقل تقدير.

وأصدرت يوم الخميس الماضي وزارة الكهرباء قراراً يقضي برفع تعرفة بيع الكيلو واط ساعي للمشتركين الرئيسيين بالخطوط المعفاة من التقنين كلياً أو جزئياً، من القطاعين العام والخاص.

وتضمن قرار الوزارة رفع تعرفة الكيلو واط ساعي للصناعيين المشتركين بالخطوط المعفاة من التقنين بشكل كامل من ٣٠٠ ليرة إلى ٤٥٠ ليرة سورية بنسبة ٥٠ بالمئة، وللخطوط المعفاة من التقنين بشكل جزئي من ٢٢٥ ليرة إلى ٤٥٠ ليرة أيضاً بنسبة ١٠٠ بالمئة.

ونص قرار جديد على تعرفة جديدة موحدة للمشتركين بالخطوط المعفاة من التقنين سواء كلياً أم جزئياً ولمختلف القطاعات، وشمل القرار الجديد الصناعيين والتجار والحرفيين والأغراض الأخرى بتعرفة واحدة هي ٤٥٠ ليرة لكل كيلو واط ساعي.

وأصبحت التسعيرية للمشتركين بمراكز تحويل خاصة لأغراض الاستهلاك المنزلي بتعرفة ٨٠٠ ليرة لكل كيلو واط ساعي، والمشتركين للأغراض الصناعية والحرفية والتجارية والأغراض الأخرى بتعرفة ٤٥٠ ليرة سورية للكيلو واط ساعي، والمشتركين للأغراض السياحية بتعرفة ٨٠٠ ل. س للكيلو واط ساعي.

وحدد القرار سعر الواط ساعي المشتركين بمحطات ضخ مياه الشرب والصرف الصحي والمشافي العامة ومنشآت الدراسات والبحوث العلمية بتعرفة ٣٠٠ ليرة للكيلو أغراض الري والإنتاج الزراعي بشقيه بتعرفة ٢٠٠ ليرة للكيلو واط ساعي، ويستثنى مما سبق المشاركون الرئيسيون، لأغراض صهر الحديد والخردة والمباني الإدارية للوزارات والجهات العامة.

أزمة مياه الشرب تتفاقم في السويداء

مؤسسة المياه: الإشكالية في تقنين الكهرباء ونقص مادة المازوت

| السويداء– عبير صيموعة

لا تزال قضية تأمين مياه الشرب الهاجس الأكبر لدى أهالي محافظة السويداء من مدن وقرى وبلدات حيث يصل لـ«الوطن» يومياً شكاوى عن نقص مياه الشرب على ساحة المحافظة لتتصدر أحياء مدينة السويداء الشكاوى الأكثر نتيجة عدم إيصال المياه عبر الشبكات إلا كل ٢٠ يوماً تقريباً ولتبقى قضية الحصول على مياه الشرب عبر الصهاريج الإشكالية الأكثر تعقيداً بعد تقديم الأعذار من وحدة مياه الشرب في المدينة بنقص مادة المازوت لزوم عمل تلك الصهاريج.

وأكثر الشكاوى تناولت قضية شراء صهاريج المياه التي باتت تشكل عبئاً مادياً إضافياً على جميع الأهالي سواء في المدينة أو الريف، حيث أكد أهالي عتيل والصورة ورساس ومدينة شهبا وغيرها من البلدات التي تواصل أهاليها مع «الوطن» أن أسعار نقلات المياه باتت لا تحتمل واضطرار الكثيرين منهم لشراء ٣ نقلات إلى ٤ نقلات في الشهر تجاوزت قيمتها الـ١٠٠ ألف شهرياً، متسائلين وفي ظل الدخل المحدود وغلاء المعيشة كيف لهم أن يتحملوا تلك الأعباء المالية الإضافية ولماذا لا تقوم مؤسسة المياه بتأمين مياه الشرب عبر الشبكات كل ١٥ يوماً على أقل تقدير وخاصة أن ساعات الضخ لكل حي أو بلدة لا تتجاوز الساعتين فضلاً عن شح غزارتها عند الضخ؟

مصدر مسؤول في مؤسسة مياه السويداء أكد لـ«الوطن» أن ٢٨٥ بئراً عاملة حالياً على ساحة المحافظة بالشكل النظري تعتبر آباراً كافية لتأمين مياه الشرب لسكان المحافظة الذين تجاوز عددهم فعلياً ٦٤٠ ألف نسمة والذين يحتاجون إلى ٩٥٠ ألف متر مكعب من المياه في حال تشغيل الآبار يومياً بمعدل ٢٠ ساعة إلا أن حقيقة الوضع غير ذلك تماماً لعجز المؤسسة عن تشغيل الآبار بشكل مستمر لعدة أسباب أهمها ضعف مصادر الطاقة والمتمثل بوجود خط تغذية وحيد بالتيار الكهربائي للمحافظة ٢٣٠ ك. ف مع ما يتعرض له من أعمال صيانة عدا ساعات التقنين الطويلة وعدم انتظام التيار وتذبذبه وانخفاض الجهد الذي خلق إشكالية بعملية الصيانة للآبار العميقة وذلك بسبب انخفاض الفولط بين لوحة التشغيل ومحرك المضخة الغاطسة والذي يصل إلى ٣٥ فولطاً للآبار بعمق ٦٠٠م (كما دلت على ذلك التجارب المشتركة بين المؤسسة وشركة كهرباء السويداء) بسبب طول الكابلات وعدم إمكانية زيادة مقاطعها ما يجعل عمل المحرك على الحالة الحدية ويبدو ذلك واضحاً من سجلات الصيانة إذ إن تكرار تعطل المضخات الغاطسة للآبار بأعماق فوق ٦٠٠م أكبر من تكرار تعطل الآبار الأقل عمقاً إضافة إلى عدم وجود مجموعات توليد كافية للتعويض عن التيار الكهربائي ونقص المحروقات.

وأكد المصدر محاولة مؤسسة المياه تأمين مياه الشرب للأهالي بأقصى الإمكانات المتاحة، مشيراً إلى محاولة تجاوز الوضع الحالي قدر الإمكان خلال فصل التحاريق ولكن من دون وعود بتحسن واقع المياه إلا في حالة واحدة فقط هي زيادة ساعات وصل التيار الكهربائي ورفع الجهد الواصل إلى المحافظة (استثنائياً) لاعتمادها الأساسي في مياه الشرب على الآبار ليتسنى تشغيلها من دون تعرض الغاطسات للحرق وخاصة إن علمنا أن المؤسسة وخلال شهر واحد قامت بإصلاح أكثر من ٣٥ غاطساً تعرضت للحرق نتيجة قلة الجهد وتذبذب التيار الكهربائي إضافة إلى ضرورة زيادة مخصصات المؤسسة من مادة المازوت لتشغيل مجموعات التوليد على الآبار لساعات طويلة فضلاً عن تأمين المحروقات للصهاريج المتعاقدة مع المؤسسة لنقل المياه إلى الأهالي.

الخميس.. زيادة أسعار «مياه» الصناعة .. الجمعة.. زيادة ثانية على أسعار المياه!!

وزير الصناعة: «الجيب» واحد كله يعود لخزينة الدولة

المدير العام: نحن شركة غير مسموح لنا بالخسارة

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

لا يكاد يمر يوم إلا ونشهد فيه صدور قرارات من هذه الجهة العامة أو تلك تقضي برفع أسعار المواد التي تنتجها تحت حجج مختلفة يدفع ثمنها المواطن المستهلك من ذوي الدخل المحدود (المعدم) بشكل خاص وكل المواطنين بشكل عام.

ومن القرارات التي صدرت منذ فترة قريبة وما زالت تصدر تباعاً قرارات رفع أسعار الأدوية ثم المحروقات ثم الإسمنت ثم الكهرباء وأمس وأمس الأول أتحفتنا الشركة العامة لتعبئة المياه بقرارين تم بموجبهما رفع سعر المياه المعبأة من معامل وزارة الصناعة القرار الأول بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٣ وقضى بتحديد سعر الجعبة لـ١,٥ ليتر فيها ست عبوات من أرض المعمل بـ٤٨٠٠ ليرة ومن باعة الجملة إلى باعة المفرق بـ٥٢٥٠ ليرة ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٥٧٠٠ ليرة وسعر العبوة الواحدة من باعة المفرق إلى المستهلك ٩٥٠ ليرة.

وحدد سعر جعبة نصف ليتر فيها ١٢ عبوة من أرض المعمل بـ٥٨٠٠ ليرة ومن باعة الجملة إلى باعة المفرق بـ٦٢٠٠ ليرة ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٦٦٠٠ ليرة وسعر العبوة الواحدة من باعة المفرق إلى المستهلك ٥٥٠ ليرة.

وسعر عبوة قياس ٥ ليترات من أرض المعمل بـ٢٥٥٠ ليرة ومن باعة الجملة إلى باعة المفرق بـ٢٧٧٥ ليرة ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٣٠٠٠ ليرة، وسعر عبوة قياس ١٠ ليترات من أرض المعمل بـ٢٨٤٠ ليرة ومن باعة الجملة إلى باعة المفرق بـ٣١٥٥ ليرة ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٣٤٠٠ ليرة، وسعر عبوة قياس ١٨,٩ ليتراً مرتجع من أرض المعمل بـ٢٤٠٠ ليرة ومن باعة الجملة إلى باعة المفرق بـ٢٨٠٠ ليرة ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٢٨٠٠ ليرة كما حدد سعر كاسة من مختلف القياسات من أرض المعمل بـ٣٢ ليرة ومن باعة الجملة إلى باعة المفرق بـ٣٧٥ ليرة ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٤٠٠ ليرة.

أما القرار الثاني الذي صدر برقم ٣٧٣ في اليوم التالي أي في ٢٠٢٢/٦/٢٤ فقد تم بموجبه زيادة الأسعار ثانية ليصبح سعر جعبة ١,٥ ليتر فيها ست عبوات من أرض المعمل ٥٣٠٠ ليرة ومن باعة الجملة إلى باعة المفرق بـ٥٨٠٠ ليرة ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٦٣٠٠ ليرة وسعر العبوة الواحدة من باعة المفرق إلى المستهلك ١٠٥٠ ليرة، وسعر جعبة نصف ليتر فيها ١٢ عبوة من أرض المعمل بـ٦٣٠٠ ليرة ومن باعة الجملة إلى المفرق بـ٦٧٥٠ ليرة ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٧٢٠٠ ليرة وسعر العبوة الواحدة للمستهلك ٦٠٠ ليرة.

وحدد القرار سعر عبوة قياس ٥ ليترات من أرض المعمل بـ٢٦٥٠ ليرة ومن باعة الجملة إلى باعة المفرق بـ٢٨٧٥ ليرة ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٣١٠٠ ليرة، وسعر عبوة قياس ١٠ ليترات من أرض المعمل بـ٣٠٥٠ ليرة ومن باعة الجملة إلى باعة المفرق بـ٣٣٧٥ ليرة ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٣٦٢٥ ليرة، وسعر عبوة قياس ١٨,٩ ليتراً مرتجع من أرض المعمل بـ٢٦٠٠ ليرة ومن باعة الجملة إلى باعة المفرق بـ٣٠٠٠ ليرة، ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٣٠٠٠ ليرة وسعر كاسة من مختلف القياسات من أرض المعمل بـ٣٢٥ ليرة ومن باعة الجملة إلى باعة المفرق بـ٣٧٥ ليرة ومن باعة المفرق إلى المستهلك بـ٤٠٠ ليرة.

الشركة تبرر

المدير العام للشركة العامة لتعبئة المياه بسام علي التي تتبع لها معامل مياه السن والدريكيش وبقين والفيجة برر رفع سعر المياه بزيادة التكاليف التشغيلية وزيادة أسعار المواد الأولية وصعوبة تأمين المستورد منها خاصة (الحبيبات) حيث تم الإعلان مرات ومرات وصل بعضها لـ٢٨ مرة من دون أن يتقدم أي مستورد أو تاجر إلى أي منها مشيراً إلى أن الشركة ذات طابع اقتصادي ومن غير المسموح لها بالخسارة كما أنها تسلّم إنتاجها كاملاً لـ«السورية للتجارة» بنسبة ٧٠ بالمئة و«الاجتماعية العسكرية» بنسبة ٣٠ بالمئة.

وبخصوص صدور قرار ثان في اليوم التالي للأول ويوم جمعة أوضح المدير العام أن السبب هو صدور قرار وزير الكهرباء المتضمن رفع قيمة الكهرباء، والذي لم تعلم به الشركة إلا بعد صدور قرارها الأول يوم الخميس ٢٣ حزيران لذلك تمت دعوة اللجنة الإدارية للاجتماع صباح الجمعة واتخاذ قرار جديد وتطبيقه من ٢٥ حزيران علماً أن القرار الأول لم يكن قد تم تطبيقه بعد.

وزير الصناعة

توجهنا لوزير الصناعة زياد صباغ وسألناه عن رأيه بما جرى وعما ستجنيه «السورية للتجارة» و«الاجتماعية العسكرية» من أرباح نتيجة رفع الأسعار ووجود كميات كبيرة جداً في مستودعاتهما لم يتم بيعها بينما لا يوجد أي رصيد يذكر لدى معامل الشركة فأجاب قائلاً: هذا واقع كل الشركات التي تسلم إنتاجها للمؤسسات التسويقية.. المؤسسات التسويقية تخزن لكن بالنتيجة الجيب واحد كله يعود لخزينة الدولة إن كان من عندنا أو من «السورية للتجارة» و«الاجتماعية العسكرية».. ولو كان بإمكان شركة التعبئة التخزين عندها لكان الوضع طبعاً أفضل بالنسبة لزيادة أرباحها، وأضاف: تبلغنا قرار وزير الكهرباء صباح الخميس ولم تكن هذه الشركات على علم وكانت تجهز لرفع السعر وهذا ما حصل لأن هناك عمليات جرد وقرار التسعير يصدر بالتنسيق مع وزارة التموين و«السورية للتجارة» و«الاجتماعية العسكرية» يتم تبليغهما والقرار يطبق اعتباراً من ٢٥ الشهر من أجل هذه القضايا.

لنا كلمة

وهنا نقول صحيح أن جيب الدولة واحد لكن الصحيح أن كل شركة أو مؤسسة ذات طابع اقتصادي لا يجوز لها أن تخسر وتُحاسب في حال الخسارة وبالتالي فإن العائد الكبير الذي ستجنيه الجهتان –اللتان تخزنان كميات كبيرة في مستودعاتهما نتيجة حصر الإنتاج بهما– من رفع السعر سيؤدي إلى تحقيق أرباح غير قليلة لكل منهما بعكس الجهة المنتجة التي لا يوجد رصيد يذكر في مستودعاتها لكونها كانت تنتج في ضوء ما لديها من مستلزمات الإنتاج وكانت تسلم الإنتاج مباشرة لـ«السورية للتجارة» و«المؤسسة الاجتماعية» وتتمنى لو يتم فعلاً إجراء جرد يظهر بدقة الكميات المخزنة عندهما بتاريخ صدور القرار من خلال معرفة الفرق بين ما تم تسليمه من كميات لكل منهما من ١٠ شباط الماضي تاريخ آخر زيادة على أسعار المياه وحتى الآن وما تم بيعه بفواتير نظامية أو بموجب البطاقة الذكية وعلى ضوء النتائج يتم اتخاذ القرار اللازم بالتوافق بين الوزارات ذات العلاقة.

«التنين» لم يكن «متوقعاً» وكنا بانتظار مجرد عاصفة مطرية.. رئيس مجلس المدينة: نعمل على حصر الأضرار

مدير عام الموانئ: وفاة صياد وإنقاذ ٦ بحارة

مدير ميناء النزهة: تسجيل أضرار في زوارق الميناء والضفادع البشرية شاركت بالإنقاذ

| اللاذقية – عبير سمير محمود

شهدت محافظة اللاذقية عاصفة مطرية وهوائية «تنين بحري» هو الأشد منذ سنوات ما تسبب بأضرار مادية كبيرة جداً إضافة لتسجيل حالة وفاة لأحد الصيادين في منطقة اللاذقية.

وأكد المدير العام للموانئ العميد سامر قبرصلي لـ«الوطن»، استنفار جميع كوادر المديرية بشكل كامل منذ الساعة ٣ فجر السبت لتلقي أي شكوى واتخاذ الإجراءات اللازمة، مشيراً إلى التواصل مع جميع الصيادين للتوجه إلى أقرب مرفأ واللجوء إليه.

وذكر قبرصلي أنه تم إنقاذ ٦ بحارة على متن زورق من دون تسجيل أي إصابة، مبيناً وفاة أحد الصيادين – وهو من خارج الموانئ – في منطقة ابن هاني، مؤكداً اقتصار الأضرار في الموانئ على الماديات ومنها خيم ومظلات شمسية في مواقع مستثمرة بأماكن الاصطياف.

وأوضح مدير عام الموانئ أنه لم يكن هناك أي توقع من الأرصاد الجوية بحدوث عاصفة بحرية شديدة «تنين» كهذه وهي غير متوقعة وإنما التوقعات كانت تشير إلى حدوث عاصفة مطرية، مؤكداً استعداد جميع الكوادر للتعامل مع أي طارئ على مدار الساعة.

من جهته، أكد مدير ميناء الصيد والنزهة الرائد ميسم موسى لـ«الوطن»، أنه تم تسجيل أضرار في زوارق الميناء نتيجة تلاصقها ببعضها، وتم استنفار جميع الكوادر ضمن غرفة عمليات لتلقي أي برقية أو نداء استغاثة، إضافة لجوزية قاطر جولان للتدخل الفوري في حال الإبلاغ عن أي طارئ لأي سفينة كإجراء احترازي لأي حادثة خلال العاصفة.

ولفت إلى إنقاذ زورق ضمن ميناء الصيد والنزهة بالتعاون مع الضفادع البشرية، إضافة لإنقاذ زورقين جنحا وقُطع الاتصال مع طاقمهما بفعل التيار القوي باتجاه شاطئ جبلة وآخر عند شاطئ الدراسات.

رئيس مجلس مدينة اللاذقية حسين زنجرلي أكد لـ«الوطن»، استنفار ورشات مجلس المدينة وإزالة الأشجار المتساقطة والأغصان المتكسرة، لافتاً إلى فتح جميع الطرقات الرئيسة المغلقة في المدينة.

وأشار إلى العمل المستمر حتى إعادة جميع الأماكن إلى ما كانت عليه، مشيراً إلى العمل على حصر الأضرار جراء العاصفة.

بدوره أكد مدير الكهرباء في اللاذقية جابر العاصي لـ«الوطن»، تسجيل أضرار كبيرة جداً بالشبكة الكهربائية نتيجة العاصفة قائلاً: إنها أضرار غير مسبوقة خاصة في الريف الشمالي للمحافظة.

وذكر أن الأضرار شملت أبراجاً كهربائية وخطوطاً ومحولات كهربائية، مشيراً إلى متابعة الوزارة والمحافظة لجميع العمليات والتنسيق لتأمين كل المواد اللازمة لإصلاح الأعطال لإعادة الشبكة والتيار الكهربائي لجميع المناطق المتضررة بالسرعة القصوى.

بدوره قال مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، إن العاصفة تسببت بأضرار كبيرة للقطاع الزراعي خاصة في منطقة اللاذقية التي شهدت رياحاً أشد مقارنة بباقي المناطق.

وأشار إلى تطاير النايلون عن بيوت بلاستيكية بقرى برج إسلام والبصة وتكسر أشجار بمعظم المناطق ومنها برج القصب والشامية وكرسانا وفي عدد من بساتين الحمضيات وتساقط ثمار الزيتون والليمون في عدد من حقول مشقيتا وعين البيضا، وأضرار ببعض ثمار الإجاص في السرايا، واللوزيات بالحفة ومنها أشجار للخوخ.

ولفت إلى تضرر عدد من خلايا النحل بفعل تخريب العاصفة للخلايا وتطاير الأغطية الخاصة بها وهجرة النحل من الخلية، مضيفاً إنه في عين الشرقية تم الإبلاغ عن نفوق ١٥ رأس غنم ضمن حظيرة صغيرة وتم إرسال الصحة الحيوانية للتحقق من الأمر.